الأمم المتحدة
S/2013/569
مجلس الأمن
Distr.: General
24 September 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي طلب إليَّ المجلس بموجبه أن أقدم تقرير عن تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[(١)]. ويغطي التقرير ما استجد من تطورات منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/387) ويصف المبادرات المتخذة مؤخراً في مجال السلام والأمن فيما يتصل بشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، يناقش التقرير التقدم المحرز بشأن تنفيذ الإطار، بما في ذلك وضع نقاط مرجعية إقليمية وتدابير ملائمة للمتابعة، على النحو المشار إليه في الفقرتين ٤ و ٥ من القرار.

ثانيا – التطورات الأخيرة

٢ – على الرغم من مواصلة الجهود والمبادرات السياسية، تدهورت الحالة الأمنية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتجدَّد القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس وعدد من الجماعات المسلحة الأخرى.

(١) في هذا السياق، تعرف المنطقة بأنها تشمل البلدان الـ ١١ الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون، وهي تحديداً: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والكونغو. إضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية بوصفها ضامنة للإطار، وهي: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وللحصول على المزيد من المعلومات، انظر S/2013/119 و S/2013/131، المرفق.

260913 260913 13-48140 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي أكثر التطورات مدعاة للقلق منذ التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون في أديس أبابا في شباط/فبراير، اندلعت أعمال قتال رئيسية بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وعقب ثلاثة أيام من الاشتباكات التي دارت في موتاهو، بكيفو الشمالية، في منتصف تموز/يوليه، وأوقعت إصابات عديدة في صفوف المدنيين، باشرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه، إنشاء منطقة أمنية لحماية المدنيين في قطاع غوما - ساكي. وبعد فترة هدوء دامت ثلاثة أسابيع، اندلعت أعمال القتال مجدداً بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس من ٢٢ إلى ٢٩ آب/أغسطس. وخلال تلك الفترة، قصفت حركة ٢٣ آذار/مارس المناطق السكنية في غوما، ومواقع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في تلال مونيجي، شمال غوما. وأثناء القتال، لقي ٨ مدنيين مصرعهم وأصيب ٤٠ آخرون على الأقل بجروح. كما قتل أحد حفظة السلام من جمهورية تنزانيا المتحدة، وأصيب ١٤ من حفظة السلام من جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا بجروح. ووفقاً للولاية المنوطة بالبعثة بحماية المدنيين، ردَّ لواء التدخل التابع لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة ووحدات أخرى تابعة للقوة على الهجوم من خلال تقديم الدعم القوي إلى أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين نجحوا في طرد حركة ٢٣ آذار/مارس من مواقعها على تلال مونيجي. وخلال الفترة نفسها، أطلقت قذائف مدفعية على رواندا، فأدت إلى مقتل أحد المدنيين وتسببت بإصابة أحد الأطفال إصابات بليغة. وفي ٢٣ آب/أغسطس، أعرب ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مارتين كوبلر، ونائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، فلافيا بانسيبري، عن إدانتهما بأشد العبارات لاستهداف المناطق المدنية، وذلك أثناء مؤتمر صحافي مشترك عقداه في غوما. وفي غضون ذلك، تظاهر عشرات المدنيين في غوما في ٢٤ آب/أغسطس احتجاجاً على الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة وطالبوا بتدخل بعثة منظمة الأمم المتحدة وحمايتها. وفي ٣٠ آب/أغسطس، أصدرتُ بياناً أدينُ فيه استهداف المدنيين وحفظة السلام من جانب حركة ٢٣ آذار/مارس، وأكرر فيه تأكيد التزام الأمم المتحدة بحماية المدنيين ومحاسبة منتهكي القانون الدولي. وشهدت الفترة قيد الاستعراض أيضاً شنَّ هجمات على المدنيين من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في منطقة بينديرا الواقعة شمالي كاتانغا، قرب الحدود مع مقاطعة كيفو الجنوبية.

٤ - ونتيجة الاشتباكات التي حصلت بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومختلف الجماعات المسلحة، ظلت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو

للقلق، مما يثير شواغل جدية بشأن الحماية. وتعرَّض عشرات آلاف الأشخاص للتشريد داخلياً في الآونة الأخيرة. وشكلت الاشتباكات الأخيرة التي اندلعت بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس، ابتداء من ٢١ آب/أغسطس في كيباتي، شمال غوما، خطراً كبيراً على السكان الذين يعيشون في هذه المنطقة. فقد أفيد عن مقتل أكثر من اثني عشر مدنياً، وإصابة الكثيرين غيرهم بجروح عندما سقطت قذائف هاون على غوما وحولها. وتضم مقاطعتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية مجتمعتين ٦٥ في المائة من المشردين داخلياً في البلد والبالغ عددهم ٢,٦ مليون شخص، ويوجد أكثر من مليون مشرد داخلياً في كيفو الشمالية، حتى ٢٥ آب/أغسطس، وما يقدر بـ ٠٠٠ ٧١٢ مشرد داخلياً في كيفو الجنوبية، حتى ٣١ تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، تعرَّض قرابة ٠٠٠ ٤٥ شخص للتشريد مؤخراً في شهر تموز/يوليه وحده بإقليم بويتو، في مقاطعة كاتانغا، بسبب أنشطة ميليشيا ”باكاتا كاتانغا“ المحلية، بما في ذلك اشتباكاتها مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، أسفر القتال الذي اندلع ابتداء من ٢٢ آب/أغسطس بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري في جنوب إيرومو بمقاطعة أورينتال عن تشريد أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص.

٥ - وظلَّ النزاع القائم في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً يخلف تداعيات إقليمية حادة، مع وصول آلاف اللاجئين الكونغوليين إلى البلدان المجاورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبوصول هؤلاء القادمين الجدد، أصبح حوالي ٠٠٠ ٤٤٠ لاجئ كونغولي يعيشون حالياً في البلدان المجاورة. وشهدت أوغندا تدفقاً كبيراً من اللاجئين في تموز/يوليه ٢٠١٣، والدليل على ذلك عبور أكثر من ٠٠٠ ٦٦ مواطن كونغولي الحدود إلى داخل هذا البلد، لا سيما بعد أعمال القتال المستعرة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعة المتمردة الأوغندية، تحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، في إقليم بيني (كيفو الشمالية). وتستقبل أوغندا حالياً أكبر عدد من اللاجئين الكونغوليين، وتستضيف منهم حوالي ٠٠٠ ١٥٠ شخص. ولقد وصل أيضاً لاجئون كونغوليون جدد إلى بوروندي، وبدرجة أقل، إلى رواندا. وحتى ٣١ تموز/يوليه، بلغ عدد اللاجئين والمشردين داخلياً الذين تستقبلهم بوروندي نحو ٠٠٠ ٤٥ لاجئ وحوالي ٠٠٠ ٧٩ مشرد داخلياً. ومن البلدان المضيفة الأخرى للاجئين الكونغوليين في المنطقة جمهورية تنزانيا المتحدة (٠٠٠ ٦٣ لاجئ)، وجمهورية الكونغو (٣٠٠ ٤٤ لاجئ)، وجنوب السودان (٥٠٠ ١٨ لاجئ)، وزامبيا (٠٠٠ ١٥ لاجئ)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٠٠٠ ٣ لاجئ)، وأنغولا (٠٠٠ ٧ لاجئ). وفي ذلك الصدد، تستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية قرابة ٠٠٠ ١٨٠ لاجئ وفدوا إليها من بلدان أخرى في المنطقة. ويشمل

هذا الرقم أكثر من ٤٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، وصلوا إلى المقاطعة الاستوائية ومقاطعة أورينتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٦ - وظلت الاستجابة الواسعة النطاق للحالات الإنسانية في المنطقة، رغم كونها طويلة الأمد وراسخة، تواجه تحديات جسيمة. ولقد عرقل استئناف القتال حول غوما وفي مناطق أخرى الجهود المبذولة في إطار تقديم المساعدة لإنقاذ حياة من هم بحاجة إليها. وعلى إثر تدهور الحالة الإنسانية خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، أصبحت الموارد والقدرات للاضطلاع بأنشطة إنقاذ الحياة وتخفيف معاناة الناس مستنفدة حالياً بشدة في جميع القطاعات، مما يحرم مئات آلاف الأشخاص من الحصول على المساعدة.

٧ - وزاد عدد البلاغات التي تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها حركة ٢٣ آذار/مارس أثناء الفترة قيد الاستعراض. ومن ناحية أخرى، أبلغ عن ادعاءات بشأن قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية بإساءة المعاملة الجسيمة للسجناء من حركة ٢٣ آذار/مارس وتشويه جثث مقاتليها في الفترة الممتدة بين ١٤ و ١٦ تموز/يوليه. ووردت أنباءٌ كثيرة أخرى أيضاً عن أعمال قتل وجرح وتجنيد قسري ارتكبتها حركة ٢٣ آذار/مارس، بما في ذلك تجنيد الأطفال. وفي كيفو الشمالية وحدها، تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن هناك ٢ ٠٠٠ طفل مرتبطون حالياً بالجماعات المسلحة. وفي مقاطعة كاتانغا، جرى تسريح نحو ٤٠٠ طفل من ميليشيا ”باكاتا كاتانغا“ المحلية في الآونة الأخيرة.

٨ - وسُجلت زيادة حادة في عدد حوادث العنف الجنسي التي ارتكبتها حركة ٢٣ آذار/مارس ضد المدنيين. وادعى تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش صدر في ٢٢ تموز/يوليه أن مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس جندوا الأطفال قسراً، وأعدموا ٤٤ شخصاً على الأقل، واغتصبوا ٦١ امرأة وفتاة على الأقل منذ آذار/مارس ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، فقد سجلت أفرقة رصد الحماية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى ٣٠ تموز/يوليه ٧٠٥ حالات من العنف الجنسي، بما في ذلك ٦١٩ حالة من الاغتصاب، منذ كانون الثاني/يناير. ويمثل هذا الرقم زيادة ملحوظة مقارنة بعدد الحالات التي سجلت خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وكان عددها ١٠٨ حالات.

٩ - وأدى استئناف الأعمال العدائية بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس إلى تصاعد التوترات الدبلوماسية في المنطقة. ففي ٨ تموز/يوليه، وجهت وزيرة الخارجية والتعاون في رواندا، لويز موشيكيوابو، رسالة إلى مجلس الأمن،

ادعت فيها أن القادة العسكريين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقيمون اتصالات مع عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ويتبادلون معهم المعلومات. ولقد نفى كل من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسؤولي بعثة منظمة الأمم المتحدة على حد سواء تلك الادعاءات. وفي ٢٠ آب/أغسطس، وجهت السيدة موشيكيوابو رسالة إليَّ لتقديم المزيد من المعلومات بشأن الادعاءات الواردة في رسالتها المذكورة آنفاً الموجهة إلى مجلس الأمن. وأعربت أيضاً عن قلقها بشأن ''التعاون غير السليم''، حسب قولها، بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي تطور ذي صلة، أدانت حكومة رواندا، في ١٥ تموز/يوليه، ما وصفته بالقصف المتعمد للأراضي الرواندية الذي قيل إن مصدره منطقة تخضع لسيطرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد نفت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤوليتها عن هذا القصف. ونفت بعثة منظمة الأمم المتحدة أيضاً هذه الادعاءات وأشارت إلى أنها لم تطلق النار من أي سلاح في ذلك اليوم. كما شجعت بعثة منظمة الأمم المتحدة حكومة رواندا على العمل من خلال الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التي يوجد مقرها في غوما للتحقيق في هذه الحادثة. وخلال الاشتباكات التي دارت بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس من ٢٢ إلى ٢٩ آب/أغسطس، تبادلت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا الاتهامات بالقصف المتعمد لأراضي كل منهما. واتخذ كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مختلف المبادرات الدبلوماسية للمساعدة على تخفيف تصاعد التوترات بين الدولتين المتجاورتين. وقبيل الزيارة المشتركة لمبعوثتي الخاصة والمبعوثين الآخرين إلى المنطقة، زار ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية كيغالي لتبادل الآراء مع السلطات الرواندية.

١٠ - وفي تموز/يوليه، أصدرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مذكرة اعتقال وتسليم بحق أحد زعماء حركة ٢٣ آذار/مارس، وهو المقدم إريك باديجي. وقد جاء ذلك في أعقاب صدور مذكرات اعتقال، في وقت سابق من أيار/مايو، بحق الرئيس السابق لحركة ٢٣ آذار/مارس، جان ماري رونيغا، واثنين من القادة العسكريين، هما العقيد بودوان نغاروي والعقيد إينوسان زيمورينداً، اللذين فرا إلى رواندا عقب الانقسام الداخلي في صفوف الحركة في آذار/مارس ٢٠١٣. ووجهت إلى الأربعة تهماً بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإنشاء حركة تمردية. وأدرجت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) أسماءهم في قائمتها أيضاً. وبالإضافة إلى الأشخاص الأربعة المذكورين، قد يكون أعضاء بارزون آخرون في الحركة مسؤولين أيضاً عن ارتكاب

انتهاكات لحقوق الإنسان، وقد يخضع بعضهم لملاحقة قضائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١ - وفي ١٩ تموز/يوليه، قدم فريق الخبراء المعني بمساعدة لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريره المؤقت إلى اللجنة. وأفاد الفريق أن حركة ٢٣ آذار/مارس ظلت تتلقى دعماً محدوداً من داخل أراضي رواندا. وقد نفت حكومة رواندا بشدة أي تعاون مع الحركة. وأثبت الفريق أيضاً بالوثائق وجود تعاون على المستوى المحلي بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٢ - وأحرز تقدم محدود في حوار كمبالا الجاري بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٢ تموز/يوليه، قدم وزير دفاع أوغندا وميسِّر المحادثات، الدكتور كريسبوس كيونغا، النسخة الثانية من مشروع الاتفاق، استناداً إلى إسهامات مقدمة من كلا الطرفين. ورغم أن المشروع عكس بعض التقدم المحرز في المحادثات، فإنه ما زال يتطلب مزيداً من المفاوضات والبلورة، ولا سيما بشأن ثلاث نقاط بالغة الأهمية تظل موضع خلاف، هي إدماج أعضاء حركة ٢٣ آذار/مارس ونزع سلاحهم والعفو عنهم. وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة تناهض منح العفو لأشخاص يزعم أنهم ارتكبوا جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو أعمال إبادة جماعية، أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وفقاً لمعايير القانون الدولي، كما هو مبين في المبادئ التوجيهية لممثلي الأمم المتحدة بشأن جوانب معينة من المفاوضات لتسوية النزاعات (٢٠٠٦). وفي آذار/مارس عام ٢٠١٣، نقلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الرسالة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أعربت بدورها عن معارضتها للعفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

١٣ - وعُقِدَ مؤتمر القمة الاستثنائي السادس لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي، في ٣١ تموز/يوليه. وأكدت مبعوثتي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى في ملاحظاتها الاستهلالية أهمية دور المؤتمر كضامن لإطار السلام والأمن والتعاون، وأبرزت حسن توقيت انعقاد مؤتمر القمة. وفي الإعلان الصادر في ختام مؤتمر القمة، جدد رؤساء الدول التزامهم بالإطار، وشددوا على ضرورة العمل بشكل تعاوني لإيجاد حلول دائمة للنزاع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأكدوا من جديد دعمهم لحوار كمبالا وطلبوا إلى مبعوثتي الخاصة، وإلى ممثلي الخاص لجمهورية

الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بوبكر غاوسو ديارا، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، راسل فاينغولد، أن يقدموا المساعدة في هذه العملية. وجاء هذا الطلب في أعقاب دعوة مماثلة أطلقها بعض وزراء المنطقة خلال اجتماع غير رسمي عقد في نيويورك في ٢٥ تموز/يوليه. وأشاد مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى كذلك بعمل لجنة الدعم التقني التي دأبت على وضع النقاط المرجعية لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، برعاية مبعوثتي الخاصة والممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وختاماً، دعا مؤتمر القمة إلى زيادة التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والآليات الإقليمية الأمنية والسياسية، مثل الآلية المشتركة الموسعة للتحقق.

١٤ - و أثناء انعقاد مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أيضاً، أعربت حكومتا السودان وكينيا عن رغبتهما في الانضمام إلى الإطار. وفي الإعلان الذي أعقب مؤتمر القمة، طلب قادة المؤتمر إلى الأمم المتحدة أن تنظر في طلبهما. وبناءً عليه، وعقب إجراء مشاورات مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، دعيت السودان وكينيا إلى المشاركة في الاجتماع التالي لآلية الرقابة الإقليمية الذي عقد في نيويورك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

١٥ - وأسهمت جهود إقليمية أخرى أيضاً في تنفيذ الإطار. فقد كرر مؤتمر القمة الثالث والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في ليلونغوي، يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس، تأكيد دعم المنطقة للإطار وأشاد باعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وأثنى مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على حوار كمبالا الجاري بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس، ولاحظ في الوقت نفسه أن المحادثات قد طال أمدها وأنه ينبغي النظر في تحديد موعد أقصى معقول لاختتامها. وحث قادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً جميع الأطراف الكونغولية المعنية على المشاركة في الحوار الوطني المقبل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦ - ورداً على تجدد القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس، دعا رئيس أوغندا موسيفيني إلى اجتماع مؤتمر القمة الاستثنائي السابع لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في كمبالا، يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر. وشهد مؤتمر القمة حضوراً حاشداً لمشاركين بارزين، لا سيما الرؤساء كابيلا وكاغامي وكيكويتي وكير. وعلى هامش مؤتمر القمة، اجتمع الرئيس موسيفيني بأقرانه في إطار مشاورات مغلقة لمناقشة القضايا التي تعوق حوار كمبالا والتي

تسببت في اندلاع جولة القتال الأخيرة. وشملت المواضيع التي نوقشت وقف الأعمال العدائية، والعفو عن حركة ٢٣ آذار/مارس وإدماجها ونزع سلاحها، ومصير كبار قادة الحركة. وحضرت مبعوثتي الخاصة هذه المشاورات وشجعت الزعماء على اتباع نهج قائم على المبادئ، وأشارت إلى سياسة الأمم المتحدة التي تناهض العفو عن مرتكبي جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وتناهض إدماجهم في المجتمع. وعُقِدَت أيضاً بعض الاجتماعات الثنائية، ولا سيما بين الرئيس كاغامي والرئيس كيكويتي. وخلال ذلك الاجتماع، ناقش الزعيمان سبل تخفيف تصاعد التوترات بين بلديهما بسبب الوضع القائم في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧ - وقام مؤتمر القمة الاستثنائي بما يلي: '١' أدان بشدة عمليات القصف التي حدثت مؤخراً في منطقة غوما وفي رواندا، وكلف الآلية المشتركة الموسعة للتحقق بالتحقيق في هذه الاعتداءات وتقديم تقرير عنها؛ '٢' أوعز إلى الأطراف المشاركة في حوار كمبالا باستئناف المحادثات في غضون ٣ أيام، واختتامها في غضون ١٤ يوماً؛ '٣' حث حركة ٢٣ آذار/مارس على وضع حد لأنشطتها العسكرية وتهديداتها بالإطاحة بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ '٤' قرر مواصلة ممارسة الضغط على حركة ٢٣ آذار/مارس وجميع القوات السلبية الأخرى في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بالتعاون مع لواء التدخل؛ '٥' قبل طلب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تكون ممثلة بشكل دائم في الآلية المشتركة الموسعة للتحقق؛ '٦' طلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم الدعم اللوجستي للآلية المشتركة الموسعة للتحقق؛ '٧' طلب إلى الأمم المتحدة أن تتوصل إلى حل عاجل بشأن مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين المعتقلين في شرق رواندا منذ آذار/مارس ٢٠١٣؛ '٨' قبل المقترح الصادر عن مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس بعقد قمة مشتركة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن المنطقة.

ثالثا - أنشطة المبعوثة الخاصة

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت مبعوثتي الخاصة مشاورات مع الزعماء الإقليميين، والجهات الدولية المعنية، ومنظمات المجتمع المدني، بهدف دفع عجلة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإطار.

١٩ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، دعت المبعوثة الخاصة روبنسون إلى عقد اجتماع وزاري، على هامش المناقشة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وحضر وزراء من أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، بالإضافة إلى المبعوث الخاص للولايات المتحدة المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وحضر أيضاً ممثلون عن الاتحاد الأوروبي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وكرر المشاركون تأكيد دعمهم للإطار ودعوا إلى وضع حد للأعمال العدائية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسلم المشاركون أيضاً بأنه ينبغي اختتام حوار كمبالا حتى يتسنى نزع فتيل التوتر وتخفيف معاناة المتضررين من القتال. وتحقيقاً لهذه الغاية، طُلِب إلى المبعوثة الخاصة روبنسون، والممثل الخاص كوبلر، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية فاينغولد، أن يقدموا المساعدة في حوار كمبالا. وأيد هذا الطلب في وقت لاحق رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الثامن المعقود في نيروبي في ٣١ تموز/يوليه.

٢٠ - وقامت مبعوثتي الخاصة أيضاً بعدة زيارات إلى بلدان في منطقة البحيرات الكبرى وحولها، ولا سيما إلى بوروندي وجنوب أفريقيا وكينيا. وفي بوروندي، ناقشت مع الرئيس بيير نكورونزيزا تجربة بوروندي في مجال إصلاح القطاع الأمني، وطائفة من القضايا المتصلة بالإطار. وزارت أيضاً بريتوريا في ٢٧ تموز/يوليه واجتمعت برئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما وبوزيرة العلاقات الدولية والتعاون الدولي في جنوب أفريقيا، مايتي كوانا - ماشاباني. وفي كينيا، شملت مباحثاتها مع الرئيس أوهورو كينياتا ووزيرة الخارجية أمينة محمد الطلب الذي قدمته كينيا للانضمام إلى الإطار.

٢١ - وأثناء القتال الذي دار في موتاهو بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس وبعده، أجرت مبعوثتي الخاصة مكالمات هاتفية مع الرؤساء كابيلا وكاغامي وكيكويتي. وشجعت هؤلاء القادة على بذل كل ما في وسعهم لإعادة الهدوء ومنع مزيد من تدهور الحالة. وعلى نحو مماثل، خلال الجولة الثانية من القتال قرب غوما وبعدها، في أواخر آب/أغسطس، حثت مبعوثتي الخاصة جميع الجهات الفاعلة على توخي أقصى قدر من ضبط النفس، وحماية المدنيين، والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى مزيد من تصاعد أعمال العنف. ومن خلال هذه المشاورات، التمست المبعوثة الخاصة روبنسن الدعم لتخفيف حدة التوترات المتزايدة، والخروج من الجمود في حوار كمبالا، والمضي قدما في وضع النقاط المرجعية ومؤشرات إحراز التقدم في تنفيذ الإطار.

٢٢ - وسافرت المبعوثة الخاصة روبنسون أيضاً إلى بروكسل في ١١ تموز/يوليه واجتمعت بكبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، ومن بينهم مفوض شؤون التنمية. وشجعتهم على تحديد أولويات عملهم في منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في مجال إصلاح القطاع الأمني. وشددت كذلك على ضرورة تحسين الاتساق بين الجهات المانحة لزيادة كفاءة الدعم الدولي المقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجني المزيد من ثمار السلام الملموسة. وأجرت مبعوثتي الخاصة أيضاً مشاورات مع وزير خارجية بلجيكا ديدييه ريندرز، ومع وزير التنمية والتعاون لبلجيكا، جان - باسكال لابيي، لتشجيع تقديم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وعلى إثر انعقاد مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ٣١ تموز/يوليه، كثفت مبعوثتي الخاصة مع زملائها المشاورات مع قادة المنطقة لتحديد أفضل السبل الكفيلة بدعم المبادرات السياسية، بما في ذلك حوار كمبالا. وسافر فريق مبعوثتي الخاصة إلى برازافيل وكينشاسا وكمبالا وكيغالي، حيث اجتمع مستشارها الخاص بكبار ضباط الجيش والمخابرات، والمسؤولين السياسيين، وقيادة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتناول الفريق معهم مسألة الجمود الذي آل إليه حوار كمبالا ومسائل سياسية وأمنية أخرى. ومن هذه المسائل الأعمال التحضيرية للحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة لواء التدخل التابع لقوة البعثة والتوترات الدبلوماسية المتزايدة بين جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا.

٢٤ - وإلى جانب ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثل الولايات المتحدة الخاص المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي الخاص المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكبير المنسقين لشؤون منطقة البحيرات الكبرى في الاتحاد الأوروبي، كوين فيرفايكي، قامت مبعوثتي الخاصة بزيارة مشتركة إلى أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا. وكانت الزيارة مقررة أولاً في منتصف أيلول/سبتمبر؛ بيد أن المبعوثين قرروا القيام بالرحلة قبل ذلك الموعد في ضوء تدهور الحالة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الهدف من الزيارة المساعدة في تخفيف حدة التوترات في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والإسراع في اختتام حوار كمبالا، وتعزيز تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

٢٥ - وبدأت الزيارة المشتركة بكينشاسا في ٤ أيلول/سبتمبر، حيث اجتمع المبعوثون بالرئيس كابيلا، ورئيس الوزراء ماتاتا، ونائب وزير الخارجية، ورئيسي البرلمان ومجلس الشيوخ، وممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وممثلي الجهات المانحة. وشجع المبعوثون

السلطات الكونغولية على الإسراع بوتيرة الإصلاحات وفاءً بالتزاماتها الوطنية بموجب الإطار، لا سيما في مجالي الأمن والحوكمة. وشجع الوفد الحكومة أيضاً على العودة إلى حوار كمبالا واختتامه بسرعة. واتفق المبعوثون والسلطات الكونغولية على اتباع نهج قائم على المبادئ فيما يتعلق بقضايا العفو عن حركة ٢٣ آذار/مارس وإدماجها. وناقشوا أيضاً الحاجة إلى عملية سياسية أوسع نطاقا لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، رحب المبعوثون بالحوار الوطني وشددوا على أن المشاورات ينبغي أن تشمل جميع الأطراف وأن تتمخض عن نتائج ملموسة. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، سافر أعضاء الوفد إلى غوما، واجتمعوا بقائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتناول أعضاء الوفد معهم الحالة الأمنية والإنسانية وأثنوا على البعثة لمساعدتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على حماية المدنيين. وقام المبعوثون كذلك برحلة ميدانية إلى مخيم موغونغا الثالث للاجئين.

٢٦ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، سافرت مبعوثتي الخاصة مع زملائها إلى كمبالا حيث أجروا مشاورات منفصلة مع قادة المنطقة على هامش مؤتمر القمة الاستثنائي السابع لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وناقشوا مسألة العفو والإدماج، وسبل استكمال حوار كمبالا، والتهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، وتفاقم الأزمة الإنسانية. ولاحظ المبعوثون أيضا فعالية لواء التدخل التابع لقوة البعثة أثناء الاشتباكات الأخيرة التي جرت قرب غوما، والحاجة إلى بناء الثقة بين قادة المنطقة، وضرورة تعزيز الآلية المشتركة الموسعة للتحقق وتوطيد علاقتها ببعثة منظمة الأمم المتحدة.

٢٧ - وواصلت مبعوثتي الخاصة مع زملائها زيارتهم المشتركة، فسافروا إلى كيغالي، حيث اجتمعوا بالرئيس كاغامي والوزراء الرئيسيين في الحكومة، بمن فيهم وزيرة الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير المالية والاقتصاد والتخطيط، والمدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني. ولاحظ المبعوثون، أثناء وجودهم في كيغالي، أن هناك اعتقادا راسخا بأن بعض حكومات المنطقة تدعم القوات السلبية، لا سيما حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولاحظوا أن هذا الدعم يشكل انتهاكاً للإطار. وبنبرة متفائلة، رحبوا بتوافق الآراء في المنطقة على وجوب استئناف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس مفاوضاتهما في كمبالا. وناقش الوفد أيضا أهمية متابعة المبادرات السلام والتنمية في آن واحد، بما أن هذين الهدفين متآزران. وأخيرا، اتفق المبعوثون والسلطات

الرواندية على أن بلدان منطقة البحيرات الكبرى ينبغي أن تتعامل بمهارة مع التنوع وتشجع المشاركة لدى جميع الفئات من أجل التغلب على التحديات الجسيمة التي تواجهها.

٢٨ - وواصلت المبعوثة الخاصة روبنسن مشاركتها الفعالة مع مجموعات المجتمع المدني، وبصفة خاصة الجماعات النسائية، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و قرار مجلس الأمن ٢١٠٦ (٢٠١٣)، والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع، وذلك تشديدا على التزامها بتعزيز دور المرأة في بناء السلام. وفي الفترة الممتدة بين ٩ و ١١ تموز/يوليه، عقدت ”مشاورة إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى“ في بوجومبورا، بالتعاون مع منظمة *Femmes Africa Solidarité* (تضامن النساء الأفريقيات) والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعمٍ من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وحضر هذا المؤتمر أكثر من ١٠٠ من القيادات النسائية من منطقة البحيرات الكبرى والبلدان الموقعة على الإطار. وحضرت المؤتمر وزيرات الشؤون الجنسانية في أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا. وكانت المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية ممثلة أيضا، بالإضافة إلى البلدان المانحة. ورحب المشاركون بهذه المشاورة وأعربوا عن استعدادهم لدعم تنفيذ الإطار. إلا أنهم شددوا كذلك على افتقارهم إلى الموارد اللازمة لزيادة مشاركتهم، لا سيما في مجالي الرصد والدعوة، وفي مجال مكافحة العنف ضد المرأة. وأتيحت للمشاركين فرصة تقديم إسهامات في وضع نقاط مرجعية للإطار، أطلعت عليها لجنة الدعم التقني فيما بعد. ومن النتائج الرئيسية المنبثقة من الاجتماع تأييد اقتراح مبعوثتي الخاصة بإنشاء منتدى للتواصل، بهدف مواصلة إطلاع الجهات المانحة على تعبئة النساء ومشاركتهن في المنطقة. وسيساهم المنتدى المزمع إنشاؤه أيضا في حشد الخبرة التقنية لدعم مبادرات المرأة من أجل إحلال السلام في نطاق الإطار.

رابعا - تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - برئاسة رئيسي مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، بدأ الحوار الوطني في ٧ أيلول/سبتمبر واستغرق أسبوعين. ودعا الرئيس كابيلا إلى عقد هذه المشاورات لبناء الوئام الوطني، عقب استيلاء حركة ٢٣ آذار/مارس على غوما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ودعت بعض الشخصيات السياسية وشخصيات المجتمع المدني المجتمع الدولي

إلى الاضطلاع بدور أكبر في هذا الحوار. وفي هذا الصدد، أعرب رئيس الكونغو ساسو إنغيسو عن استعداده للقيام بدور الميسِّر، إذا ما طلب إليه ذلك.

٣٠ - ورغم حضور طائفة واسعة من الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، رفض الأحزاب الرئيسية في المعارضة السياسية، لا سيما الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، المشاركة في أعمال الحوار، وانتقدت صيغة المشاورات. وحضر ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية حفل الافتتاح.

٣١ - ومنذ إنشاء الآلية الوطنية للرقابة في أيار/مايو، أحرز بعض التقدم على الجبهة الانتخابية. فعقب إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة على سبيل المثال، عقد اجتماع للشراكة الانتخابية في تموز/يوليه، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من سنة. وعلاوة على ذلك، طلبت الحكومة رسميا إلى الأمم المتحدة تقديم مساعدة انتخابية تقنية ولوجستية، بما في ذلك المساعدة فيما يتعلق بانتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية. وسجل تقدم متواضع أيضا في مجالات إصلاح القطاع الأمني وتحسين الإدارة المالية وبسط سلطة الدولة.

باء - التزامات المنطقة

٣٢ - في ٢٨ حزيران/يونيه، عقدت ندوة تقنية بشأن نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في كينشاسا، برعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بهدف استعراض ثغرات التمويل والثغرات التقنية والقانونية والبرنامجية التي يمكن معالجتها ضمن الإطار. وحضر الندوة ممثلو المؤتمر والجهات المانحة. واتفق المشاركون على إنشاء آلية تعاون إقليمية بشأن نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، على الصعيد التقني، سوف تعمل بموجب الإطار.

٣٣ - وفي أعقاب الجولة الإقليمية التي شرعتُ في القيام بها مع رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، نظم الاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والبنك الدولي، اجتماعا وزاريا من ١٨ إلى ١٩ تموز/يوليه عن موضوع ”النهج الإقليمية لتنمية بلدان منطقة البحيرات الكبرى دعما لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون“. وحضر الاجتماع وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي ووزراء الخارجية والتعاون الدولي في بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وحضره أيضا ممثلون عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان الشريكة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. ولاحظ الاجتماع أن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين وتحسين الهياكل الأساسية والتجارة أمران من شأنهما تشجيع الإدماج الاقتصادي وتهيئة الفرص، ولا سيما للفئات الضعيفة، وتعزيز الاتفاقات السياسية في الوقت ذاته. وحدد الاجتماع أيضا عددا من الأنشطة ذات الأولوية في المنطقة، ولا سيما في مجال

الهياكل الأساسية في قطاعي الطاقة والنقل، وفي قطاعات الزراعة والتجارة العابرة للحدود والتنمية الاقتصادية، والقطاع الاجتماعي. وفي إطار متابعة نتائج الاجتماع، بدأ العمل على تحديد الأولويات الإقليمية ومجالات الدعم. وسيفضي ذلك إلى وضع خطة عمل لتعزيز التعاون وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الإنمائية الإقليمية.

٣٤ - ومن المبادرات الأخرى الجديرة بالترحيب بدء العمل، في ٢٥ تموز/يوليه، بالبرنامج المشترك لإصدار الشهادات الخاصة بسلامة أساليب استخراج المعادن بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشكل هذا البرنامج خطوة هامة صوب وقف الاستغلال غير المشروع للمعادن، والقضاء على الغش، ومنع الجماعات المسلحة من الاستفادة من الموارد المستغلة بصورة غير مشروعة.

جيم - وضع النقاط المرجعية

٣٥ - أُحرز تقدم ملحوظ في وضع النقاط المرجعية ومؤشرات إحراز التقدم في تنفيذ الإطار. وعقدت لجنة الدعم التقني المنبثقة من آلية الإشراف الإقليمية ثلاثة اجتماعات في نيروبي ترأستها الأمم المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي. وفي تلك الاجتماعات، بدأت اللجنة بتقييم الثغرات والصعوبات التي تحول دون تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦. وسلمت كذلك بأهمية الجهود الجارية لإحلال السلام مثل حوار كمبالا؛ وإطار العمل الثلاثي بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا؛ وعملية أويو الرباعية الأطراف التي بادرت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٦ - وركزت اللجنة، وفقا لاختصاصاتها، على وضع النقاط المرجعية الإقليمية وقدمت أيضا إسهامات لفائدة النقاط المرجعية المحلية والدولية. واستنادا إلى المشاورات التي أجريت مع الشركاء الدوليين وقادة المجتمع المدني، صاغت اللجنة مجموعة من النقاط المرجعية والمؤشرات المعينة والقابلة للقياس والقابلة للإنجاز والمحددة زمنيا، مع الإشارة بوضوح إلى المسؤوليات. وتركز النقاط المرجعية بشدة على تعزيز السلام والأمن والعدالة. وتشمل أيضا تدابير لمكافحة الإفلات من العقاب، وتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين، ودعم التعاون في مجال استغلال الموارد الطبيعية، وتشجيع التعاون الاقتصادي في المنطقة. ولقد اعتمدت آلية المراقبة الإقليمية تلك النقاط المرجعية الإقليمية في اجتماعها الثاني الذي عقدته في ٢٣ أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتمشياً مع ولاية مبعوثتي الخاصة، سيجري قريبا إنشاء آلية للرصد والتقييم لكفالة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون ومتابعتها بانتظام.

دال – الالتزامات الدولية

٣٧ – في إطار عملية وضع نقاط مرجعية دولية ومؤشرات دولية لإحراز التقدم، التمست مبعوثتي الخاصة إسهامات من الشركاء الدوليين الرئيسيين، بمن فيهم فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والبنك الدولي والكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشجعت مبعوثتي الخاصة الشركاء والمانحين الدوليين، في جميع الاتصالات التي أجرتها معهم، على تنسيق جهودهم لتحقيق عائدات سلام ملموسة. وشددت أيضا على أهمية إعادة إحياء الجماعة الاقتصادية لمؤتمر منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة جدول أعمالها المتعلق بالتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، يُزمع عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لمناقشة مسألة التجارة الإقليمية.

خامسا – ملاحظات وتوصيات

٣٨ – يسود الاعتقاد على نطاق واسع بأن إطار السلام والأمن والتعاون آلية مفيدة بالنظر إلى ما يتيحه لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة من فرص تكفل التصدي بفعالية لعقود من النزاع والعنف المتكررين. إلا أن ”إطار الأمل“ هذا لم يحقق الأهداف المتوخاة منه بعد. فهناك الكثيرون ممن تزهق أرواحهم وتتعطل حياتهم ريثما يستنهض قادة المنطقة الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الإطار. وإنني أدعو جميع الدول الموقعة إلى تسريع وتيرة الجهود التي تبذلها، استناداً إلى ما اتُخذ من خطوات إيجابية منذ توقيع الإطار، على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي.

٣٩ – ويشكل استئناف الأعمال العدائية بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس مدعاة للقلق الشديد. فلقد أدى تجدد القتال إلى تعاظم خطر انهيار العملية السياسية وتصاعد العنف. واندلعت شرارة التوترات في المنطقة، سواء على الجبهة العسكرية أو الدبلوماسية، وثمة حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة للتغلب على التحديات الجسام الماثلة.

٤٠ – ويتبين من تجدد القتال في كيفو الشمالية أن هناك مسائل ملحة يجب التصدي لها من أجل تهيئة الظروف المواتية لنجاح العملية السياسية. وإنني أشعر بالتفاؤل، في هذا الصدد، إزاء الجهود الجماعية التي يبذلها قادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وإنني أرحب بالتوصيات الرئيسية الصادرة عن مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في ١٧ و ١٨ آب/أغسطس، والتوصيات الصادرة عن

مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في ٥ أيلول/سبتمبر، وأؤيد تلك التوصيات. وإنني أؤيد بوجه خاص الدعوة إلى التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس، والقيام على وجه الاستعجال باستئناف حوار كمبالا واختتامه، وتوسيع نطاق الآلية المشتركة الموسعة للتحقق وتعزيزها.

٤١ - ويمكن للقمة المقبلة المشتركة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أن تساعد الدول الأعضاء في كلتا المنظمتين على تسوية خلافاتها والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن السبل الكفيلة بإيجاد حلول دائمة للتحديات الماثلة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستواصل مبعوثتي الخاصة العمل بشكل وثيق مع قادة الجماعة الإنمائية والمؤتمر الدولي ومع ميسِّر الحوار. وعلاوة على ذلك، سيواصل كل من مبعوثتي الخاصة وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية العمل بشكل وثيق للتوصل إلى نهج متوازن يستند إلى تضافر مواطن القوة الناتجة عن تزامن المفاوضات السياسية مع الضغط العسكري.

٤٢ - ويساورني القلق إزاء ما أوقعه اندلاع أعمال العنف مؤخرا في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية من خسائر جسيمة في صفوف المدنيين بشكل غير مقبول. وإنني أدين مرة أخرى الهجمات التي استهدفت المدنيين وأفراد حفظ السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة، بمن فيهم أفراد لواء التدخل التابع لقوة البعثة. وأود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر المدنيين والجنود الذين سقطوا أثناء القتال الذي جرى مؤخراً. وفي ضوء ما ترتكبه حركة ٢٣ آذار/مارس من انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أود أن أذكّر جميع الأطراف المعنية بالالتزام الذي يقع على عاتقها، بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، بعدم توفير ملاذ للأفراد المتهمين بارتكاب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو أعمال إبادة جماعية، أو جرائم عدوان، وكذلك الأفراد المشمولين بنظام جزاءات الأمم المتحدة، أو توفير الحماية لهم. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى ما ورد من تقارير عديدة عن انتهاكات لحقوق الإنسان يُزعم أن قوات الدفاع والأمن الكونغولية ارتكبتها، ينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تكثيف جهودها الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٤٣ - ولئن توجب احتواء النزاع الذي اندلع مؤخرا وتخفيف حدة التوترات، فإنه يتعين علينا مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع المحددة في إطار السلام والأمن والتعاون. أما على الصعيد الوطني، فإن مما يثلج صدري المبادرات التي اتخذها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أنه من الضروري وضع آلية المراقبة الوطنية موضع التشغيل الكامل بأسرع وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، ومع أنني أرحب ببدء الحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنني أعرب عن أسفي لرفض العديد من أحزاب المعارضة

المشاركة فيه. وإنني أحث السلطات الكونغولية على النهوض بعملية شاملة لجميع الأطراف تعزز الوئام الوطني. وفي هذا الصدد، أرحب بما أبداه رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، من استعداد لتيسير هذه العملية إذا ما طُلب إليه ذلك. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الحوار الوطني، وفقا للولايات المنوطة بمبعوثتي الخاصة وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٤ - وإنني أرحب بالخطوات الإيجابية المتخذة على الصعيد الإقليمي، ولا سيما وضع النقاط المرجعية ومؤشرات إحراز التقدم لتنفيذ الإطار. فهذه النقاط المرجعية تشكل خط الأساس، غير أنه لا بد من الإسراع بتحديد التدابير التي يجب تنفيذها على سبيل الأولوية والتي من شأنها تخفيف حدة التوترات، وبناء الثقة فيما بين أصحاب المصلحة، وزيادة عائدات السلام الملموسة. وستقود ممثلتي الخاصة الجهود المبذولة في هذا الصدد باقتراح خطوات أساسية يمكن لبلدان المنطقة اتخاذها بدعم دولي. وتشكل تلك الخطوات جزءا من خريطة الطريق الاستراتيجية لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون التي تعكف ممثلتي الخاصة على وضعها والتي ستقدمها إلى مجلس الأمن في الربع الأخير من عام ٢٠١٣.

٤٥ - ويقتضي نجاح الإطار التزاما موحدا ومستمرا من جانب المجتمع الدولي. وأرحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في سبيل معالجة الأزمة الراهنة، مع القيام في الوقت ذاته بتكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ الإطار. وستواصل مبعوثتي الخاصة العمل عن كثب مع ضامني الإطار، بالاستفادة من المبادرات الإقليمية القائمة حيثما كان ذلك مناسبا.

٤٦ - ويكتسي الدعم المقدم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أهمية حاسمة أيضا في توفير أقصى قدر من الفرص المبينة في الإطار. وإنني أعوِّل على المساندة التي يقدمها أصحاب المصلحة الدوليون لإبقاء هذه العملية في مسارها الصحيح، ودعم تدابير بناء الثقة، والوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب الإطار. وألتمس أيضا من الجهات المانحة زيادة دعمها للتكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المنطقة إلى أقصى حد، بالتعاون الوثيق مع مبعوثتي الخاصة.

٤٧ - وأود أن أشكر مبعوثتي الخاصة، ماري روبنسون، ومستشارها الخاص، موديبو توري، على ما يبذلانه من جهود دؤوبة. وسيواصل كل من مبعوثتي الخاصة وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية العمل بشكل وثيق لمساعدة السلطات الكونغولية في تنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وإنني على ثقة من أن الشركاء الدوليين، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة سيواصلون تقديم الدعم لمبعوثتي الخاصة أثناء تنفيذ الولاية المنوطة بها.